تصريحات وزير الزراعة بخصوص تقنين إجراءات وضع اليد على الأراضى

Mohammad Salem
To القوات المسلحة المصرية, mod@afmic.gov.eg
4/11/2011
Reply

From: **Mohammad Salem** (mszsalem@hotmail.com)
Sent: Monday, April 11, 2011 2:13:10 AM
To: القوات المسلحة المصرية (mmc@afmic.gov.eg); mod@afmic.gov.eg

صرح السيد وزير الزراعة بما يفيد نية الوزارة فى بدء تقنين إجراءات وضع اليد على الأراضى العامة المصرية كما صرح بأنه تمت الموافقة على السماح لإحدى الشركات العربية فى تحويل نشاطها المصرح لها به من مجال إستزراع مساحة ٢٦٠٠٠ (ستة وعشرون ألف) فدان فى منطقة العياط إلى مجال البناء على هذه الأراضى بعد دفع فروق مالية زهيدة تكاد لا تذكر مقابل هذا التغيير وهو تصريح مُريب وتوجُّه غريب وقرار شاذ بعد كل ما تكشف من فساد وإنحراف وما خسره الوطن من بلايين الجنيهات من جراء هذه الأفكار وذلك للأسباب الآتية :

١. إن تعبير وضع اليد ليس غير صيغة أخرى ملتوية تعبر عن السرقة واللصوصية التى يمارسها من يقوم بهذا العمل.

٢. إن الأراضى العامة المصرية أراضى عامة مملوكة لجميع المصريين ولا يحق لأى فرد الإستئثار بأى مساحة منها بدعوى وضع اليد أو أى دعاوى أخرى مماثلة.

٣. إن الحصول على الأراضى عن طريق وضع اليد يمثل ثغرة قانونية تتيح للصوص الوطن من الفاسدين فى موقع المسؤولية الإستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضى بغير وجه حق كما تكشَّف فى عشرات بل ومئات من حالات الفساد والنهب والإثراء غير المشروع التى يحاكم بسببها الآن العديد من رؤساء الوزراء والوزراء وعشرات المسؤولين الأقل شأنا ممن أقدموا على إرتكاب جرائم نهب وتبديد وتسهيل الإستيلاء والتربح من أملاك الدولة العامة وخاصة فى مجال الأراضى.

٤. لا يجوز على الإطلاق ولأى سبب من الأسباب بيع أى مساحات من الأراضى المصرية لغير المصريين. ليس فقط تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل بل لأن لا أحد يملك الحق فى مثل هذا القرار غير جموع الشعب المصرى المالك الحقيقى والأصيل لهذه الأراضى ولأن وكالة الدولة عن الشعب ممثلة فى هيئاتها المختلفة تقتصر فقط على حسن الإدارة والإستثمار والإستفادة المثلى من هذه الأراضى ولا تمتد أبدا إلى أى تفويض لتبديدها وبيعها إلى غير المصريين.

٥. إن تأجير مساحات من الأراضى العامة المصرية لأغراض الإستصلاح الزراعى أو التنمية العمرانية للمصريين ولغير المصريين أمر جائز ومطلوب بشرط أن يكون التأجير بنظام حق الإنتفاع أو بأى نظام تأجيرى آخر محددا بمدة عام واحد فقط قابل للتجديد بصفة مستمرة طالما ظل الإلتزام بخطة وبرنامج وأهداف المشروع المخصصة من أجله هذه الأراضى قائما. أما الحديث عن التأجير بحق الإنتفاع لمدة ٢٥ عاما أو ٤٩ عاما أو ٩٩ عاما فهو أمر لاينم إلا عن سَفَهٍ ويبعث على الشك والإرتياب فى القدرات العقلية لمن يتحدث به أو يفكر فيه.

٦. إننا جميعا نتطلع فى ظلال هذه المرحلة الفاصلة من حياة الشعب ومصير الوطن إلى أن يتولى المسؤولية من يتقى الله فى مصر من أبنائها الأمناء الأكْفاء لينهضوا بها من جديد بعد عقود طويلة لم يكن يُسْمَح بتولى مواقع المسؤولية فيها إلا للصوص أو السُفهاء حتى هوى الوطن إلى قاع الحضيض الذى نحيا فيه ونعانى منه فى جميع نواحى الحياة دونما إستثناء.

والله الموفق.

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة